



تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

إدارة التخطيط ودعم القرار

الربع الأول لعام 2016

إعداد : الأستاذ / أحمد ماجد - محلل إقتصادي



مفهوم وقياس التنمية البشرية :

التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس ، وتركز تلك الخيارات الأساسية في ثلاث هي :

- 1- أن يحيا الناس حياة مديدة وصحية خالية من العلل والأمراض .
- 2- وأن يكتسبوا المعرفة .
- 3- وأن يحصلوا على الموارد والامكانات اللازمة لتحقيق مستوى معيشي كريم ولائق.

وبالإضافة إلى تلك الخيارات هناك خيارات إضافية مثل : الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وفرص الابتكار والإبداع ، وتمتع الأفراد بالاحترام الذاتى ، وضمان حقوق الإنسان كالمساواة بين النساء والرجال في العمل والأجور وتولي المناصب، وأبعاد الفقر .

وتعتمد تقارير التنمية البشرية الدولية على مؤشر جمعي لقياس ومقارنة إنجاز وترتيب الدول في مجال التنمية البشرية يسمى (دليل التنمية البشرية العام) human development index

يتم احتسابه كمتوسط لثلاثة أدلة رئيسية هي:

- **دليل العمر المتوقع عند الميلاد** ، كمؤشر لقياس طول العمر ، نتيجة نشر الخدمات الصحية وتحسن مستوياتها النوعي ، وانخفاض معدلات الوفيات الخام والرضع والأطفال دون الخمس سنوات.
- **دليل التحصيل العلمي** ، كمؤشر لقياس اكتساب المعرفة ، نتيجة تطوير التعليم ونشرة وتجويده والجهود المبذولة للحد من التسرب من التعليم الأساسي ومكافحة الأمية ، ويقاس بمتوسط سنوات الدراسة.
- **دليل متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي** ، كمؤشر لقياس مدى الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة ولائق ، وهو يخل في دليل التنمية البشرية العام محل جميع الأبعاد الأخرى للتنمية البشرية التي لا تنعكس في الحياة المديدة والصحية ولا في المعرفة.



ويعبر عن دليل التنمية البشرية رقميا بقيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح ، ويصنف هذا الدليل الدول التي شملها التقرير عام 2015 وعددها (188 دولة) إلى شرائح هي :

1- الدول ذات تنمية مرتفعة جدا وعددها 49 دولة وهي تلك التي تحوز على مؤشر يتراوح بين 0.8- 1.0 تقدمتها النرويج التي جاءت الأولى عالميا في قيمة دليل التنمية البشرية الذي بلغ 0.944 ، وضمت قطر التي جاءت في المرتبة الأولى عربيا و 32 عالميا ، تليها السعودية التي جاءت الثانية عربيا و 39 عالميا ، فالإمارات الثالثة عربيا و 41 عالميا .

2- الدول ذات التنمية المرتفعة بقيمة دليل تنمية بشرية تتراوح بين (0.7-0.8) .

3- الدول ذات التنمية المتوسطة بقيمة دليل تنمية بشرية تتراوح بين (0.5-0.7) .

4- الدول ذات التنمية المنخفضة بقيمة دليل تنمية بشرية (أقل من 0.5).

أداء دولة الإمارات العربية المتحدة في تقارير التنمية البشرية للسنوات 2013-2015 الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

يوضح الجدول التالي عرض مقارنة حول أداء دولة الإمارات العربية المتحدة في تقارير التنمية البشرية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة برنامج الإنمائي عن السنوات 2013 – 2015 ، لايضاح مدى التطور بمؤشرات التنمية البشرية للدولة والجوانب الايجابية وتلك التي يتعين بذل مزيد من الجهد بهدف تحسينها وترقية ترتيبها.



ترتيب الإمارات بتقرير التنمية البشرية خليجيا	ترتيب الإمارات بتقرير التنمية البشرية عربيا	عناصر دليل التنمية البشرية				تصنيف دولة الإمارات طبقا لقيمة دليل التنمية البشرية	قيمة دليل التنمية البشرية العام لدولة الإمارات	ترتيب دولة الإمارات بدليل التنمية البشرية عالميا	عدد دول العالم بالتقرير	عام صدور التقرير
		نصيب الفرد من الدخل القومي (مكافئ القوة الشرائية بالدولار)	العدد المتوقع لسنوات الدرا سة	متوسط سنوات الدرا سة	متوسط العمر المتوقع عند الولادة					
2	2	42716	12.0	8.9	76.7	تنمية بشرية مرتفعة جدا	0.818	41	186	2013
3	3	58068	13.3	9.1	76.8	تنمية بشرية مرتفعة جدا	0.827	40	187	2014
3	3	60868	13.3	9.5	77.0	تنمية بشرية مرتفعة جدا	0.835	41	188	2015

المصدر : تقارير التنمية البشرية الدولية للأعوام 2013 و 2014 و لحة تقرير التنمية البشرية 2015 ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة .

مؤشرات الأجندة الوطنية لرؤية الامارات 2021

المؤشرات التالية المتعلقة بالأجندة الوطنية لرؤية الامارات 2021 تقع ضمن نطاق اختصاص وزارة الاقتصاد ، ويعد التنسيق بشأنها مع كافة الجهات المعنية على مستوى الدولة وبصفة خاصة هيئة الإمارات للتنافسية والاحصاء ، ضمانه أساسية لتحقيق مستهدفاتها وهي كالتالي :



المؤشر الوطني	المستهدف عام 2021	مستوى المؤشر الوطني المتحقق عام 2014	ملاحظات
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة	5.0%	4.8%	بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ، ومتوقع أن تصل طبقا لبيانات صندوق النقد الدولي إلى 3.4% عام 2015 .
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	من أفضل 10 دول بالعالم	المرتبة الثامنة عالميا	بقيمة 67720 دولار بطريقة مكافئ القوة الشرائية طبقا لبيانات البنك الدولي (عدم توافر بيان على مستوى الدولة)
نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي	5.0%	2.66%	طبقا لبيانات الأونكتاد (عدم توافر بيان على مستوى الدولة)
نسبة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	70.0%	61.0%	تقديرات لحين اعداد قاعدة بيانات موثقة.
المؤشر العالمي لريادة الأعمال والتنمية	من أفضل 10 دول بالعالم	المرتبة 29 عالميا	متوقع أن تصل عالميا إلى المرتبة 20 عام 2015 ، والمرتبة 19 عام 2016 .
مؤشر الابتكار العالمي	من أفضل 20 دول بالعالم	المرتبة 36	متوقع أن تصل عالميا إلى المرتبة 47 عام 2015

المصدر : مصفوفة المؤشرات الاستراتيجية ، وزارة الاقتصاد ، ديسمبر 2015 .



* البيانات الاحصائية المتوفرة عن المؤشرات المتعلقة بالأجندة الوطنية لرؤية الامارات 2021 والتي تقع ضمن نطاق اختصاص وزارة الاقتصاد هو مؤشر (نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي) بيانات تقديرية بينما بيانات المؤشرات الأخرى للأجندة الوطنية غير متوفرة.

قد ترون سعادتكم أن توفير الاحصائيات التي تعني بها وزارة الاقتصاد والمؤسسات الدولية يحتاج ما يلي :

- توفير بيانات احصائية واقعية من خلال بحوث ومسوح ميدانية للناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي يتم من خلالها احتساب واصدار قيم وطنية لتلك المؤشرات على مستوى الدولة وكل إمارة .
- توفير بيانات احصائية عن صافي التدفقات المالية لعوامل الإنتاج من واقع ميزان المدفوعات بالتعاون مع مصرف الإمارات المركزي يتم من خلالهما احتساب واصدار قيم وطنية فعلية للدخل القومي الإجمالي.
- توفير بيانات إجمالية عن السكان .
- توفير بيانات الناتج ونصيب الفرد من الدخل على أساس ربع سنوي تمكن من احتساب المؤشر في التوقعيات الزمنية المناسبة التي تأخذ في الاعتبار احتياجات مصدر القرار الوطني وموافاة المؤسسات الدولية المعنية بالمؤشرات الوطنية ومنها (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة) باعتبارها المعنية باصدار التقرير الدولي للتنمية البشرية.
- إعداد إحصاءات حول التدفقات السنوية والتراكمية الداخلة والخارجة من إلى الدولة للاستثمار الأجنبي المباشر ، تتيح المجال لاحتساب نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر وطني.



- إعداد قاعدة بيانات وطنية حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد كقطاع داعم للتحويل نحو الاقتصاد المعرفي القائم على الابتكار. والمؤسسات المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل صندوق خليفة ومؤسسة محمد بن راشد لدعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسة رواد بالشارقة والمؤسسات الأخرى المعنية ببقية الإمارات الشمالية، وبما يساهم في إيجاد "نسبة ناتج المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الناتج غير النفطي" كأحد مؤشرات الأجندة الوطنية.
- فيما يتعلق بالمؤشرات: "المؤشر العالمي لريادة الأعمال والتنمية" و "مؤشر الابتكار العالمي"، وما يندرج داخلهما من مؤشرات فرعية، يتطلب الأمر تحقيق التنسيق والتعاون بين قطاع التجارة والصناعة بوزارة الاقتصاد وهيئة الإمارات للتنافسية والاحصاء لتكوين قاعدة بيانات بشأنهما.
- تبني أجهزة الدولة الاحصائية (خاصة هيئة الإمارات للهوية وهيئة الإمارات للتنافسية والاحصاء) إصدار أرقام وطنية إجمالية منتظمة للسكان والدخل القومي الاجمالي والناتج الاجمالي على مستوى الدولة وكل إمارة، بما يحقق رؤية الدولة ويتيح رؤية صحيحة لمصدر القرار.
- تحقيق التنسيق بين هيئة الامارات للتنافسية والاحصاء وهيئة الإمارات للهوية وبقية الأجهزة الاحصائية بالدولة.